ضوابط تأويل النص القرآني في التراث اللغوي العربي

إعداد

أ. أحلام طراش

أكاديمية الحسيمة

المغرب

المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه

تقديـــم:

لا تخفى على أحد من المختصين في البحث في علم التفسير الخدمة الجليلة التي أسداها علماء اللغة لهذا العلم العظيم الذي يرمي إلى توضيح المقصود من كلام الله الكريم. وخاصة فيما يتعلق بالتأويل الذي كان ولا يزال يشغل في الحضارة الإسلامية موقعا بارزا؛ حيث مجد المسلمون التأويل بالنظر إلى أصالته الإسلامية. وبما أن التأويل العربي الإسلامي الأصيل الذي نتحدث عنه يتسم بالدقة، والموضوعية، والصرامة، فلا بد أنه يتأسس على ضوابط، وينبني على آليات تكسبه الشرعية، وتحميه من السقوط في شرك العبثية، والذاتية المفرطة. ولهذا عقدت عزمي على أن تكون مداخلتي حول " آليات تأويل النص القرآني وضوابطه في التراث اللغوي العربي ".

فنحن إذ نتحدث عن تأويل النص القرآني لا نقصد ذلك التأويل العشوائي الشاذ، وغير المشروط الذي يخبط فيه المفسر خبط عشواء، فلا يزيد النص إلا تعمية وإبهاما تحت ذريعة التعددية والانفتاح، وإنما نقصد هنا ذلك التأويل البناء المضبوط بآليات وقواعد تؤهله إلى أن يرقى بالنص القرآني إلى أرقى درجات الوضوح والجلاء. وهي قواعد كانت لعلماء اللغة الأجلاء اليد الطولى في إرسائها، حيث قدموا لعلم التفسير خدمة جليلة لا يمكن إنكارها.

وسأنطلق في مداخلتي هذه إن شاء الله من مقدمة قصيرة أوضح فيها الخدمة الجليلة التي قدمها علماء اللغة لعلم التفسير، ثم سأعرج في المحور الثاني على الكشف عن المعايير الضابطة لاعتماد الأصول النقلية والعقلية في التفسير..

وسيكون طموحي إن شاء الله في هذه المداخلة، إثبات حقيقة كبرى تتمثل في أن تراثنا اللغوي التفسيري العربي هو حاضر الأمة الحي المتجدد؛ فهذا التراث الزاخر بالدرر التي رصعت حقل تراثنا التفسيري يمثل المعين الذي لا ينضب ماؤه ولا يخلف ثمره لتجددنا الروحي.

فالسبيل الأقوم لتأويل كتاب الله هو: التفقه في لغتنا، مادامت "اللغة العربية لغة القرآن، وهي لغة جميلة شاعرة تقوم على أسس في الاشتقاق، والتصريف، والمعنى"[1]. فـ" إنما يعرف فضل القرآن من كثر نظره، واتسع علمه وفهم مذاهب العرب وافتنانها بالأساليب "[2]؛ وخاصة القرآن الكريم الذي جاء معجزا في لفظه، ثريا في مجازاته وتصويراته، فقد "جاء على ثراء لفظي شديد، فانطوى بناؤه على كثير من الألفاظ ذات الأصول المتباينة، أو ذات المعاني البعيدة أو ذات الأغراض المتنوعة"[3].

ولهذا اهتم "علماء أصول الفقه الإسلامي باستقراء الأساليب العربية وعباراتها ومفرداتها، واستمدوا من هذا الاستقراء، ومما قرره علماء هذه اللغة قواعد وضوابط يتوصل بمراعاتها إلى فهم الأحكام من النصوص الشرعية فهما صحيحا... ويتوصل بها أيضا إلى ما فيه خفاء من النصوص، ورفع ما قد يظهر بينها من تعارض وتأويل ما دل دليل على تأويله " [4].

آليات تأويل النص القرآني وضوابطه في التراث اللغوي العربي:

لقد أسلفنا أن تأويل اللغويين للقرآن الكريم استند إلى قوانين صارمة تشكل عدة المؤول وزاده، وأداة ناجعة لكشف أسرار النص القرآني ومعانيه. ومن بين الآليات الأصيلة التي اعتمدها اللغويون الذين انصبت جهودهم على تأويل النص القرآني، والتدليل على إعجازه نذكر:

مراعاة البنيات البلاغية أثناء تأويل النص القرآني:

أول ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، هو أنه لا يمكن أن نتجاوز عند الحديث عن هذه الآلية المهمة التي اعتمدها اللغويون في تأويلهم لنصوص القرآن الكريم، إمام البلاغيين، "عبد القاهر الجرجاني". فإذا ما ارتددنا صوب دلائله وأسراره، سنلفيه قد تمثل المنهج اللغوي في التأويل حق تمثله، وطبقه تطبيقا بارعا يجعل منه أرقى نموذج عربي في النقد والبلاغة، حيث نظر إلى البلاغة على أنها الأساس الأول الذي ينبغي الاحتكام إليه في نقد النصوص وتحليلها وتأويلها.

1 – تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، دمشق، ط3، 1429هـ، 2008م، ص: 53

2 – تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، ط2، 1393هـ،1973م، ص: 12

3 – أصول الشريعة، محمد سعيد العشماوي، دار إقرأ، بيروت – لبنان، ط2، 1403 هـ، 1983 م، ص: 19.

4 – علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار الحديث، القاهرة، 2003 م، ص: 131.

فقد أكد أن دراسة العلاقات بين الكلمات في التركيب، وفهم دلالاتها "**في أوضاعها المختلفة هي الدراسة الموضوعية حقا، فهي التي تعين على فهم النص، وتذوق ما فيه من جمال** "[1].

واضح من هذا القول أن الجرجاني تجاوز الاقتصار على حفظ المبادئ العامة، والقواعد الصرفية والنحوية والبلاغية وعرضها، إلى ربطها بالمعاني، فقد نظر إلى البلاغة نظرة ناضجة باعتبارها من أشرف الخصائص التي يتصف بها القرآن الكريم البديع في نصه ونسقه؛ ذلك أن البلاغة تحفل بالرمز والخيال على عكس الخطاب المباشر الذي تنفر منه القلوب. إن من طبيعة الإنسان أنه يميل إلى التلميح دون التصريح، وخاصة إذا كان ذلك التعريض من صنع أديب بارع قد بلغ من جودة الأسلوب، وسعة الخيال ما يجعله قمينا بأسر القلوب، وهذا ما قصده الجرجاني حينما تحدث عن فضل الكناية ومزيتها باعتبارها أوغل في التأثير والإقناع قائلا " **هذا فن من القول دقيق المسلك، لطيف المأخذ...، وكما أن الصفة إذا لم تأتك مصرحا بذكرها، مكشوفا عن وجهها، ولكن مدلولا عليها بغيرها كان ذلك أفخم لشأنها، وألطف لمكانها، كذلك إثبات الصفة للشيء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع صريحا، وجئت إليه من جانب التعريض، والكناية، والرمز، والإشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن، والرونق، ما لا يقل قليله، ولا يجهل موضع الفضيلة فيه**"[2].

ومن الأبواب البلاغية التي جعلها الجرجاني مفاتيح لتأويل النص القرآني، واستكناه المعنى الدقيق: باب التقديم والتأخير، والحذف، والكناية، والاستعارة، والفصل والوصل، والخبر والإنشاء، والتشبيه. ونختار منها على سبيل التدليل لا الحصر الأمثلة التالية:

- **التقديم والتأخير:**

إن التقديم والتأخير ـ في نظر الجرجاني ـ ليس مجرد صورة بلاغية المقصود منها تزويق الألفاظ وتنميقها، وإنما له وظيفة كبرى في تحديد معنى الآية؛ فهو يكون دائما لغرض معين، وذلك أن التقديم والتأخير" **باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى**

1 – نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر الجرجاني والنقد الغربي، محمد نايل أحمد، دار المنار، 1989، ص: 13

2 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شكله وخرج غوامضه وخرج شواهده، وقدم له ووضح فهارسه، ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط1، 2005، ص: 273

لطيفة "[1].

من هنا يظهر أن الجرجاني اهتم بالتقديم والتأخير اهتماما متميزا عن سابقيه، حيث عاب على النحاة حصرهم غاية التقديم في العناية والاهتمام، وتكلم في مقابل ذلك عن التقديم كلاما مفصلا وافيا يدل على رسوخ قدم، وسعة باع، وإحاطة بأسرار اللغة ودقائقها، حيث بين الفروق بين تقديم الفاعل على الفعل، مع بيان المزية في التقديم والتأخير.

كل هذا التفصيل ليمهد الجرجاني لتأويل آيات القرآن الكريم التي تتضمن تقديما وتأخيرا، ويثبت إعجازها. ومن أمثلة ذلك تأويله قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[2]، حيث قال:" **إنه لا شك ولا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بالفعل أو الحدث الذي هو كسر الأصنام قد كان، وإنما قالوا له ذلك وهم يريدون معرفة الفاعل الذي وقع منه كسر الأصنام، وهذا المعنى واضح من تقديمهم أنت على الفعل**"[3].

●الفصل والوصل:

لقد اعتبر الجرجاني ظاهرة الفصل والوصل موضحة للمعنى، وموصلة إلى دقيق أسراره، حيث قال: " **اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص، والأقوام طبعوا على البلاغة** "[4].

فواضح من تتبع دلائل الجرجاني أن الفصل والوصل لصيقان بالمعنى، شديدا الارتباط بالدلالة؛ فمتى كانت الحاجة إلى الربط المادي بين الجمل لتوضيح المعنى وجب الوصل، ومتى كان الرابط المعنوي بين الجمل قويا، لم يكن هناك داع لهذا الوصل المادي بينها. ومن ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[5]:

1 – نفسه، ص: 100

2 – سورة الأنبياء، الآية: 62

3 – دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص:115

4 – نفسه، ص: 115

5 – سورة لقمان، الآية:7

فالمتتبع للآية الكريمة يلحظ أن القول " **لم يأت معطوفا نحو (وكأن في أذنيه وقرا) لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، على أن الثاني أبلغ وآكد في الذي أريد، وذلك أن المعنى في التشبيهين جميعا أن ينفي أن يكون لتلاوة ما تلي عليه من الآيات فائدة معه، ويكون لها تأثير فيه، وأن يجعل حاله إذا تليت عليه كحاله إذا لم تتل، ولا شبهة في أن التشبيه بمن في أذنيه وقر أبلغ وآكد في جعله كذلك من حيث كان من لا يصح منه السمع، إلا أن لا يسمع إما اتفاقا وإما قصدا... فاعرفه، وأحسن تدبره**"[1].

إن الاتصال المعنوي بين الجملتين قوي، والارتباط الدلالي شديد، لذلك كان الفصل أبلغ من الوصل في تأدية المعنى هنا، ذلك أن المراد من الفصل إثبات أن المشبه هو عينه المشبه به بحيث إنهما يشتركان في جميع الصفات ويتطابقان، وهذا المعنى ما كانت الآية لتؤديه لولا هذا الفصل المعجز في توظيفه.

- **الخبر والإنشاء:**

لقد أشار الجرجاني في معرض حديثه عن الخبر إلى أنه ينقسم إلى قسمين:

- خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة إلا به
- وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له.

فالأول هو خبر المبتدإ الذي لا تتم الجملة إلا به مثل: "منطق" في "زيد منطلق"، والفعل مثل "خرج زيد"، فكل واحد من هذين جزء أساس في الجملة لا يتم معناها إلا به، ولا تحصل الفائدة إلا بذكره.

وأما القسم الثاني: فهو الحال: " **مثل قولك (جاءني زيد راكبا)، فالحال خبر لأنك تثبت بها المعنى لصاحبها كما تثبته بخبر المبتدإ، وبالفعل للفاعل، ففي المثال أثبتنا الركوب لزيد، والفرق بين هذا القسم والقسم السابق أنك تجيء بالحال؛ أي بالخبر لزيادة المعنى على معنى سابق، ف (راكبا) هنا جاءت لتزيد معنى في إخبارٍ عن زيد بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تجرد إثباتك الركوب ولم تباشره به، بل ابتدأت فأثبتت المجيء، ثم وصلت به الركوب، فالتبس به الإثبات على وجه التبع للمجيء، وبشرط أن يكون في صلته، وأما في**

1 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر لجرجاني، ص: 244

الخبر المطلق نحو: (زيد منطلق)، و(خرج عمرو)، فإنك مثبت للمعنى إثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه"[1].

فصحيح أن معنى الجملة دون الحال تام إلا أنه لا يدل على هيئة المجيء، وإنما الذي دل عليها هي الحال التي زادت معنى آخر على المعنى المطلق الذي هو المجيء.

والخبر المثبت يكون إما بالاسم أو بالفعل، وبينهما فرق دقيق، إذ إن كل واحد منهما يؤدي معنى مختلفا، فمتى أحللت الاسم محل الفعل، أو الفعل محل الاسم في غير موضعهما فسد المعنى، وانحط شأن الكلام، ومتى نظمت الكلام، ووضعت للمعنى الصيغة التي تليق به كان تبليغه أدق، وتوضيح القصد منه أبلغ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[2] " **فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا، وأن قولنا: (كلبهم يبسط ذراعيه) لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل، ومعنى يحدث شيئا فشيئا**"[3]. إن الاسم إذن يدل على الثبات، وعدم التجدد في حين يدل الفعل على الحركية، والتجدد في الفعل،" **وإذا ثبت الفرق بين الشيئين في مواضع كثيرة، وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، وجب أن تقضي بثبوت الفرق، حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر** "[4].

وإذا كنا قد بدأنا بالجرجاني في هذا المقام، فإن ذلك لا يعني أنه كان سباقا لاعتماد هذا الضابط في التأويل، وإنما إقرارا منا بأن البلاغة العربية قد بلغت معه أوج نضجها، حيث انتشلها من التقسيم التقليدي ليصعدها إلى منصة الإجلال والتشريف حينما اعتبر علومها مفاتيح لا غنى عنها لفتح ما استغلق من المعاني القرآنية، وشاهدا متوهجا على إعجاز القرآن الكريم.

وهذا يعني أن هناك بلاغيين كبارا لم يكونوا أقل شغفا من الجرجاني باعتماد علوم البلاغة في تأويل القرآن العزيز وتفسيره، نذكر منهم: أبا بكر الباقلاني باعتباره "**أول من بسط القول في بلاغة**

1 - نفسه، ص: 146

2 - سورة الكهف، الآية: 18

3 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 146

4 - نفسه، ص: 146

القرآن"[1]، والخطابي، والزركشي، والرماني، وغيرهم.

أما الرماني فقد اعتبر الإعجاز البلاغي الأدبي من أروع أوجه الإعجاز في القرآن الكريم، ذلك أن بلاغة القرآن معجزة في شدة إعرابها عن المعاني الخفية التي يكون السبيل إلى إدراكها التسلح بعلوم البلاغة وفنونها. ومن أمثلة اعتماد الرماني هذا الضابط قوله في باب التشبيه مؤولا قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ ﴾[2]، "**فهذا بيان قد أخرج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه. وقد اجتمعا في بطلان المتوهم، مع شدة الحاجة، وعظم الفاقة، ولو قيل يحسبه الرائي ماء، ثم يظهر أنه على خلاف ما قدر لكان بليغا، وأبلغ منه لفظ القرآن؛ لأن الظمآن أشد حرصا عليه، وتعلق قلبه به، ثم بعد هذه الخيبة، حصل على الحساب الذي يصيره إلى عذاب الأبد في النار**"[3].

وقال في باب الاستعارة: " **ونحن نذكر ما جاء في القرآن من استعارة على جهة البلاغة. قال عز وجل: ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾[4]، حقيقة (قدمنا) هنا: (عمدنا). وقدمنا أبلغ منه، لأنه يدل على أنه عاملهم معاملة القادم من سفر، لأنه من أجل إهماله لهم كمعاملة الغائب عنهم، ثم قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم، وفي هذا تحذير من الاغترار بالإهمال، والمعنى الذي يجمعهما: العدل، لأن العمد إلى إبطال الفاسد عدل** "[5]. وعلى هذا النحو يسير الرماني في نكته مبينا مواطن السحر والجمال في التصوير البلاغي القرآني، وكاشفا المعاني واللطائف الناتجة عن توظيفه.

وأما جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) الذي جمع بين علمين شريفين: هما التفسير، والعربية، فقد وضع كتابا وسمه بـ "**معترك الأقران في إعجاز القرآن**" فسر فيه العديد من الآيات القرآنية انطلاقا من بنيتها البلاغية، حيث نجده يقول في تفسير قوله عز وجل في باب الاستعارة: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾[6]: " **استعير الصدع، وهو كسر الزجاجة وهو محسوس للتبليغ وهو معقول، والجامع**

1 – الإعجاز البياني في القرآن ومسائل ابن الأزرق، عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، (د ت)، ص:88

2 – سورة النور، الآية: 38

3 – النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ص: 81 – 82، نقلا عن خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، ط1، 1413هـ، 1992م، الجزء 1، ص: 140

4 – سورة الفرقان، الآية: 23

5 – نفسه، ص: 87.86، نقلا عن خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، ص: 41

6 – سورة الحجر، الآية: 94

التأثير، وهو أبلغ من (بلغ) وإن كان بمعناه، لأن تأثير الصدع أبلغ من تأثير التبليغ، والصدع يؤثر جزما"[1]؛ أي أن الصدع حسب السيوطي مؤثر لا محالة، على عكس التبليغ الذي قد يؤثر وقد لا يؤثر.

وقال السيوطي أيضا في باب التشبيه مفسرا قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ﴾[2] : " **فإن فيه عشر جمل وقع التركيب في مجموعها بحيث لو سقط منها شيء اختل التشبيه. إذ المقصود تشبيه حال الدنيا . في سرعة انقراض نعيمها، واغترار الناس بها . بحال ما نزل من السماء، وأنبت أنواع العشب، وزين بزخرفها وجه الأرض كالعروس إذا أخذت الثياب الفاخرة حتى إذا طمع أهلها فيها، وظنوا أنها مسلمة من الجوائح أتاها بأس من الله فجأة، فكأنها لم تكن بالأمس** "[3].

نستشف من خلال هذه الأمثلة، وغيرها من النماذج أن المعنى يتبدى بكل تفاصيله ودقائقه من خلال فهم الظاهرة البلاغية، وهذا تماما ما أكده بدر الدين الزركشي(ت 794 هـ) حين قال: " **واعلم أن معرفة هذه الصناعة بأوضاعها المختلفة هي عمدة التفسير...**، "[4]، **شأنه في ذلك شأن الزمخشري الذي اعتبر إتقان علوم البلاغة شرطا في التأويل قائلا: " لا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن: علم المعاني، وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما آونة**"[5].

1 – معترك الأقران في إعجاز القرآن، أبو بكر السيوطي، طبعه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، المجلد 1، ط1، 1408هـ، 1988م، الجزء1، ص: 279

2 – سورة يونس، الآية: 24

3 – معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، الجزء 1، ص: 271 – 272

4 – البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر – بيروت، 1988، ص: 145

5 – الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم الزمخشري، تحقيق عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط1، 1995، ج1، ص: 7

اعتماد المعاني الشرعية في توجيه الأحكام النحوية:

لقد درج علماء اللغة الذين عكفوا على تأويل القرآن الكريم على اللجوء إلى علم النحو باعتباره آلية لا محيد عنها في الكشف عن دقائق المعنى وأسراره. وهذا ما نستشفه من الاطلاع على فهارس أسفارهم التفسيرية، وخاصة كتب معاني القرآن، وكتب غريب القرآن، فضلا عن كتب الإعجاز، و باقي كتب التفسير التي نجدها حبلى بالآراء النحوية، والتأويلات التي كان الإعراب محيلا إليها. ولا مشاحة في ذلك ما دام " **الفقه يستمد مادته الأساسية من القرآن الكريم، والسنة النبوية العطرة، ولغتهما هي اللغة العربية. وعند مطالعة كتب أصول الفقه نجد كثيرا من المباحث النحوية التي يحاول كل فريق بدراستها أن يقوي حجته في استنباط الحكم، فيحتج بآراء سيبويه، والمبرد، والزمخشري، وأبي حيان التوحيدي...، وغيرهم من علماء النحو**"[1]. وإذا كان اللغويون قد صعدوا النحو إلى منصة الإجلال والتشريف، فذلك لأن علاقة النحو بالمعنى علاقة وطيدة، ذلك أن " كل عنصر في بنية النص يمثل جزءا في بناء دلالته، سواء أكان عنصرا صوتيا، أم صرفيا، أم نحويا"[2].

ولعل هذا التلاحم الشديد بين المستويين النحوي والدلالي هو ما دفع الجرجاني إلى الإلحاح عل أنه مما ينبغي أن يعلمه الإنسان أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلام أفرادا مجردة من معاني النحو[3]. وهذا يعني أن الإعراب مفتاح للإبانة عن المعاني، ذلك أن "**الأسماء . كما يقول الزجاجي . لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافا إليها، ولم يكن في صورها، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني** "[4]. وهذه الحركات الإعرابية إنما تدل بمعونة السياق؛ أي بالاستناد إلى القرائن المقالية، و المقامية التي تحيط باللفظ.

والتشديد على ضرورة مراعاة المؤول للبنى النحوية لم يكون موقوفا على اللغويين، وإنما شاركهم في ذلك علماء الأصول والمفسرون أيضا، فقد قال الإمام الغزالي (ت 505 هـ) في مستصفاه عند حديثه عن

1 – أثر الخلاف النحوي في توجيه آيات القرآن الكريم على الحكم الفقهي، (نماذج من آيات الأحكام)، شريف عبد الكريم محمد النجار، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء 18، العدد 38، رمضان 1427 هـ، ص: 15

2 – النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، عبد اللطيف حماسة، دار غريب، القاهرة، 2006، ص: 8

3 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، ط 1، 2004،ص: 262

4 – الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص: 69

العلوم التي يجب على المجتهد تعلمها: " **أما المقدمة الثانية فعلم النحو؛ أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب، وعاداتهم في الاستعمال** "[1]، ذلك أن علم أصول الفقه مستمد من ثلاثة علوم هي: الكلام، والفقه، والعربية، وفي ذلك يقول الزمخشري:" فأما العربية فلأن الأدلة جاءت بلسان العرب، وهي تشتمل على ثلاثة فنون:

- علم النحو: وهو مجاري أواخر الكلم رفعا، ونصبا، وجرا، وجزما.
- علم اللغة: وهو تحقيق مدلولات الكلمات في ذواتها

علم الأدب: وهو علم نظم الكلام، ومعرفة مراتبه على مقتضى الحال".[2]

و من أمثلة اعتماد المدخل النحوي في تأويل النص القرآني نذكر:

♦ تأويل الأخفش قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا ﴾ [3]:

ذهب الأخفش (ت 215هـ) في كتابه "معاني القرآن" إلى أن كلمة (ربنا) صفة لله، وليست منادى حيث قال: " [ربنا] على الصفة، وقال بعضهم: ربَّنا على (يا ربنا)، وأما (والله) فجره على القسم، ولو لم تكن فيه الواو نصبت فقلت (الله ربنا)، ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا الاسم، وهذا في القياس رديء"[4].

♦ تأويل ابن قتيبة قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾:[5]

1 – المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417 هـ، 1997م، الجزء 2، ص: 386

2 – البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط 1، 1421هـ، 2000م، الجزء 1، ص: 21

3 – سورة الأنعام، الآية: 24

4 – معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1411هـ، الجزء1، ص: 294

5 – سورة البقرة، الآية: 16

انطلق ابن قتيبة (ت 276 هـ) في تأويل هذه الآية من قاعدة نحوية: هي الحمل تارة على اللفظ، وتارة على المعنى، فيعبر عن المفرد بالجمع، وعن الجمع بالمفرد، فتظهر هناك مخالفة على المستوى الظاهر، إلا أن العارف باللغة والنحو يدرك أن تلك المخالفة تخلق تجانسا وانسجاما في المعنى. وفي ذلك يقول ابن قتيبة: " **الذي ههنا بمعنى الذين استوقدوا نارا، وربما جاءت مؤدية عن جميع...، أراد مثل المنافقين كمثل قوم كانوا في ظلمة، فأوقدوا نارا، فلما أضاءت النار ما حولهم أطفأها الله وتركهم في ظلمات لا يبصرون** "[1]. **و الحجة النحوية في هذا التأويل أن الأرجح أن تبقى الكلمة في معناها الأصلي، فذلك أولى لها من أن تنقل إلى معنى آخر فرعي إلا بدليل يسوغ هذا؛ فكلمة "الذي"** تستعمل استعمالا أصليا في المفرد، فلا ننقلها إلى الجمع دون ضرورة. وفي هذا النوع من التعبير الوارد في الآية الكريمة وجه بلاغي؛ إذ إن "**التفنن في إرجاع الضمائر متفرعة ضرب من استعمال البلغاء يقرر المعنى في الذهن، ويهبه فضل تمكن وتأكيد** "[2].

♦ تأويل أبي جعفر النحاس قوله تعالى: ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[3]:

لقد أول النحاس (ت 338 هـ) هذه الآية الكريمة من خلال صيغتي "**يفعل**" التي تفيد الوقوع، و "**يفاعل**" التي تفيد المحاولة دون إمكانية الوقوع. وهذا يتماشى مع معنى الآية الكريمة، فقد "فرق أهل اللغة بين "**خادع**" و"**خدع**"، فقالوا: خادع؛ أي قصد الخدع، وإن لم يكن خدع، وخدع معناه بلغ مراده، والاختيار عندهم " **يخادعون**" في الأولى لأنه غير واقع، والاختيار الثاني " **يخدعون**" لأنه أخبر تعالى أنه واقع بهم لما يطلع عليه من أخبارهم، فعاد ما ستروه وأظهروا غيره وبالا عليهم"[4].

♦ تأويل اللغويين قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[5]:

1 - تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص: 361

2 - تفسير المنار، محمد عبده، تأليف السيد محمد رشيد رضا، ط2، 1366هـ، 1947م، الجزء1، ص: 169

3 - سورة البقرة، الآية: 9

4 - معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1408هـ، 1988م، الجزء1، ص:

5 - سورة البقرة، الآية: 30

اعتبر ابن قتيبة " إذ " زائدة حيث قال: "وإذ قد تزاد كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ "[1] إلا أن جمهور المفسرين، و خاصة اللغويين منهم خالفوه، ورأوا أن كل حرف في القرآن الكريم له معنى، ومن بين الذين خالفوه، أبو جعفر الطبري (ت 310 هـ) الذي اعتبر "إذ" حرفا "يأتي بمعنى الجزاء ويدل على مجهول من الوقت، وغير جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام"[2].

أما الزجاج (ت 211هـ)، فقد ذهب مذهبا آخر فقال" وإذ معناها الوقت، وهي اسم، فكيف يكون معناها لغوا ومعناها الوقت؟ والحجة في "**إذ**" أن الله تعالى خلق الناس وغيرهم، فكأنه قال: ابتداء خلقكم: إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة"[3].

♦ تأويل أبي حيان الأندلسي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا * وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۖ لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [4]:

لقد قال أبو حيان (ت 745هـ) في محيطه " ولما ذكر تعالى وعيد الكفار أعقب بوعد المؤمنين، وجاءت جملة الكفار مؤكدة بإن على سبيل تحقيق الوعيد المؤكد، ولم يحتج إلى ذلك في جملة المؤمنين وأتى فيها بالسين المشعرة بقصر مدة التنفيس، على سبيل تقريب الخبر من المؤمنين، وتبشيرهم به"[5]. إن الذي أفاد هنا أن وعيد الله محقق لا محالة، ومحيط لا شك بالكفار هو حرف التوكيد والنصب "إن" الذي أكد الخبر، كما أن السين هنا أكدت للمؤمنين . حسب الأندلسي . قصر المدة التي تفصلهم عن جنات النعيم، وفي ذلك تبشير لهم، وتشويق. وهذه معان ما كنا لنتوصل إليها لولا هذه الحروف.

---

1 – تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص: 252

2 – تفسير الطبري، (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ابن جرير الطبري، حققه وخرج أحاديثه محمود محمد شاكر، راجع أحاديثه أحمد محمد شاكر، الجزء 1، ص: 196

3 – معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ، الجزء1،ص:108

4 – 56 – 57 – سورة النساء، الآيتان

5 – البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ أحمد عبد الموجود، الشيخ علي أحمد عوض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، الدكتور أحمد النجولي الجمل، قرظه الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ، 1993م، الجزء1، ص: 277

يتضح من هذه الأمثلة أن النحو فاتح لما استغلق من معاني القرآن، كاشف لما خفي منها، بحيث يرتبط بالمعنى ارتباطا وثيقا مما يؤدي إلى اختلاف تأويلات الآيات القرآنية باختلاف الآراء النحوية. إلا أن ما ينبغي لنا كذلك أن نعي به تمام الوعي أن المعنى الشرعي يؤثر في توجيه الأحكام النحوية، فبينهما علاقة جدلية تنبني على التأثير والتأثر. فقد كان النحاة حريصين على الاحتكام إلى المعنى في تخريجاتهم النحوية. ونحن إذ نتحدث عن المعنى هنا نقصد المعنى الشرعي، أو القرينة الشرعية على وجه التخصيص، " فقد قيض الله لهذه اللغة من يحمي حماها...، فذهب الغيورون المخلصون لوضع قواعد هذا العلم، التي تنامت بتنامي الجهود المبذولة عبر العصور حتى آتت أكلها، وانتظم عقدها على يد إمام النحاة سيبويه في كتابه الموسوم بالكتاب"[1].

ولم تكن هذه النتيجة التي توصل إليها سيبويه موقوفة عليه، وإنما توصل إليها العديد من النحاة الذين احتكموا في تخريجاتهم النحوية على نوع شريف من أنواع المعاني، وهو المعنى الشرعي. فإذا كانت مراعاة المعاني بعمومها بغض النظر عن أصحابها ضرورية في بناء قواعد النحو والإعراب، فكيف يكون الحال إذا كان المعنى شرعيا من عند الخالق عز وجل؟

لقد استولى المعنى الشرعي إذن على اهتمام النحاة، فأولوه قصارى جهدهم، وغاية عنايتهم؛ إذ

كانوا ينطلقون منه لبناء قواعدهم النحوية، لذلك عاب بعض النحاة الواعين بهذه المسالة على غيرهم من النحاة الذين ارتكبوا خطأ فادحا عدم مراعاتهم القرينة الشرعية في تخريجاتهم النحوية، وآرائهم اللغوية؛ وهذا ما نفهمه من قول ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) في مغنيه: " وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا، ومركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"[2].

1 - أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، إعداد الطالب فهد بن سعيد آل مثبت القحطاني، تحت إشراف الدكتور رياض بن حسن الخوام، 1426 - 1427هـ -، ص:46

2 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك وصاحبه، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1419هـ، ص: 491

ومن بين النحاة الذين اعتمدوا هذه الآلية نذكر: سيبويه (ت 161 هـ)[1] الذي احتكم في كتابه في غير ما مرة إلى القرينة الشرعية في توجيه أحكامه الإعرابية، ويظهر ذلك في مواضيع شتى من كتابه، حيث نجده مثلا يقول في باب سماه " هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه من الألف واللام من المصادر والأسماء" مؤولا قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[2] " فإنه لا ينبغي أن نقول إنه دعاء ههنا، لأن الكلام بذلك قبيح واللفظ به قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون، فكأنه . والله أعلم . قيل لهم: ويل للمطففين، وويل للمكذبين؛ أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا"[3]. وقد امتنع حمل الآيتين على الدعاء لأن الدعاء يكون ممن هو أدنى إلى من هو أعلى، وبالتالي فإن ذلك يتنافى مع قدرة الله المطلقة.

وإذا كان سيبويه قد استند في أحكامه النحوية على القرينة الشرعية بشكل دؤوب، فإن اللغوي الكبير ابن جني لم يقل عنه تشبثا بها، ويعد باباه: " باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى" و" باب في تجاذب المعاني والإعراب" خير دليل على ذلك، حيث أعلن أن الإعراب يجب أن يراعي المعنى، ويحتكم إليه قائلا: **" فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب**[4].

وقد استرسل ابن جني في إيراد الأمثلة على ذلك، وهي أمثلة يتضح فيها بشدة اعتماده القرينة الشرعية في آرائه اللغوية، ومن ذلك مثلا تأويله معنى قوله تعالى:﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[5]، حيث قال: " فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، غير أن هذا المعنى لا يتفق

1 – اختلف العلماء اختلافا شديدا في تاريخ وفاته، فقيل سنة 161هـ، وهو قول البغدادي، وقيل 177، وقيل 180، وقيل: 194

2 – سورة المرسلات، الآية: 15

3 – الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، (د ت)، الجزء 1، ص: 331

4 – الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة1، 1421هـ،الجزء 2، ص: 459

5 – سورة الطارق، الآيتان: 8 – 9

والصناعة النحوية لاقتضائه الفصل بين الظرف (يوم)، وما هو متعلق به، وهو المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول أمر لا يجوز"[1].

من خلال تتبعنا لهذا القول نستنتج أن ابن جني قد رجح كفة المعنى لما تعارضت الصناعة النحوية معه، فاحتكم إليه واحتال ـ على حد تعبيره ـ على الحكم النحوي، وما يثمن هذا الاستنتاج قوله: " فإذا كان المعنى مقتضيا له، والإعراب مانعا منه، احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل (رجعه) على يرجعه دلالة المصدر على فعله"[2].

ومن الأمثلة الدالة كذلك على انطلاق النحاة من القرينة الشرعية في تأويلاتهم النحوية تأويل الزمخشري قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾[3]، حيث قال: " فإن قلت (معه) بم يتعلق؟ قلت: لا يخلوا إلا أن يتعلق ببلغ، أو بالسعي أو بمحذوف، فلا يصح تعلقه ببلغ لاقتضائه بلوغهما معا حد السعي...، فبقي أن يكون بيانا، كأنه لما قال: فلما بلغ السعي، أي الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل: مع من؟ فقال مع أبيه..."[4] . فقد اقتضى المعنى الشرعي للآية ألا يكون (معه) متعلقا بالسعي لأن ذلك يخالف معنى الآية، فكان المتعلق محذوفا بيانا.

يتضح إذن أن مراعاة القرينة الشرعية في التأويل النحوي للقرآن الكريم آلية مهمة لم يكن للنحاة أن تفوتهم أهميتها، وضرورتها في إرساء تأويلاتهم النحوية.

الاستدلال بالشاهد الشعري وكلام العرب:

لقد كانت آلية الاستشهاد بالشعر، وبكلام العرب بارزة عند اللغويين الذين اهتموا بتأويل القرآن الكريم، وقد كانت كتب معاني القرآن، وغريبه، و مجازه من أكثر المصنفات إيرادا للشواهد اللغوية؛ كمجاز القرآن لأبي عبيدة (ت 208 هـ)، ومعاني القرآن للفراء (207هـ)، وكذا معاني القرآن للكسائي

1 – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، الجزء 2، ص: 459

2 – نفسه، ص: 459

3 – سورة الصافات، الآية: 102

4 – الكشاف، أبو القاسم الزمخشري، ج 4، ص:51

(ت:189هـ)، وغريب القرآن لليزيدي (ت 237 هـ)، الذي قال عنه القفطي " وصنف كتابا في غريب القرآن حسنا في بابه، ورأيته في ستة مجلدات يستشهد على كل كلمة من القرآن بأبيات من الشعر..."[1].

والأمثلة على اعتماد اللغويين هذه الآلية كثرة نورد منها ما يلي:

. قوله تعالى: ﴿ فِي مَخْمَصَةٍ﴾ [2]

قال أبو عبيدة: أي مجاعة، قال الأعشى:

تبيتون في المشتى ملاء بطونكم وجاراتكم سغب يبتن خمائصا

أي جياعا[3].

. قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [4]

قال ابن قتيبة " يضع أهل الحرب السلاح، قال الأعشى:

وأعددت للحرب أوزارها رماحا طوالا وخيلا ذكورا"[5]

هذا عن استشهاد هؤلاء اللغويين بالشاهد الشعري، أما استشهادهم بكلام العرب، فكثير أيضا، والأمثلة على ذلك نميرة غير محصورة. وهذا إنما يدل على أن " العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن، والسنة، والفتيا بسبب "[6].

وهذا تماما ما أكده الإمام الشاطبي حين قال: " لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم "[7].

ومن أمثلة استشهاد اللغويين على تأويلاتهم من كلام العرب نذكر ما يلي:

. قوله تعالى: ﴿ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾[1]:

1 – إنباه الرواة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة 1، 1406هـ، ج2، ص:151

2 – سورة المائدة، الآية: 4

3 – مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق فؤاد سيزيكين، نشر مؤسسة الرسالة، ط 2، 1401 هـ، ج 1، ص: 153

4 – سورة محمد، الآية: 4

5 – غريب القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1978م، ص:409،

6 – الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، نشر مكتبة الباني الحلبي بالقاهرة، (د ت)، ص: 41

7 – الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، (د ت)، ج2، ص:56

قال الفراء "الاستواء في كلام العرب على جهتين: إحداهما أن يستوي الرجل وينتهي شبابه، أو يستوي عن اعوجاج، فهذان وجهان، ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلا على فلان ثم استوى علي يشاتمني، على معنى أقبل إلي وعلي، فهذا معنى قوله: (ثم استوى إلى السماء). وقال ابن عباس: (ثم استوى إلى السماء): صعد، وهذا كقولك للرجل: كان قائما فاستوى قاعدا وكان قاعدا فاستوى قائما، وكل من كلام العرب جائز"[2]

. قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِم بَطَرًا ﴾ [3]

قال الكسائي: "مأخوذ من قول العرب ذهب دمه بطرا؛ أي باطلا"[4]

مما سبق إذن، ومن خلال استقراء طريقة مؤلفي كتب معاني القرآن، وغريبه في تأويل القرآن الكريم، نستخلص أنهم دأبوا على الاستدلال بالشواهد الشعرية، وأقوال العرب، والسماع من البوادي أثناء تأويلهم القرآن. إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ورود ألفاظ القرآن في الشعر، أو في كلام العرب ليس شرطا في تأويله دائما، بحيث لا يلزم أن يكون لكل لفظ قرآني شاهد عربي، لأن القرآن الكريم عربي معجز بذاته، لذلك فإن ورود اللفظ في القرآن مسألة يجدر أن يحتج بها لا أن يحتج عليها، وإنما الاستشهاد بالشعر مجرد آلية، أو ضابط استفاد منه اللغويون في تأويلاتهم، حيث إن هذه الآلية كانت موجهة لهم، ومرشدة لتحديد المعنى الأرجح من بين العديد من المعاني المحتملة.

وقد وردت بعض الآيات القرآنية التي تضم ألفاظا لم يسبق أن عرفها العرب، أو استعملوها وإنما نهلوها من كتب التفسير كلفظة "التفث" في قوله تعالى: ﴿ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[5].

قال الزجاج: " والتفث في التفسير جاء وأهل اللغة لا يعرفونه إلا من التفسير"[6]

1 – سورة البقرة، الآية: 28

2 – معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط3، 1403هـ، 1983م، الجزء1، ص: 25

3 – سورة الأنفال، الآية: 48

4 – معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، أعاد بناءه وقدم له الدكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص:20

5 – سورة الحج، الآية: 29

6 – معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، الجزء 3، ص: 422

وقال ابن دريد " قال أبو عبيدة: هو قص الأظافر، وأخذ الشارب، وكل ما يحرم على المحرم إلا النكاح، ولم يجئ فيه شعر يحتج به "[1].

ـ مراعاة السياق في تأويل القرآن الكريم:

لا غرو أن نجد أغلب المؤلفين في أصول الفقه يخصصون في فصولهم، ومباحثهم حيزا ليس باليسير لعرض النظريات اللغوية، فيتوغلون في شرحها وبسطها باعتبارهم لغويين أفذاذا إلى جانب كونهم أصوليين. فمن منا لم يستفد من آراء جلال الدين السيوطي، والزركشي، والشاطبي اللغوية الفريدة التي فاقت في بعض الأحيان آراء اللغويين المتخصصين.

ومن بين أهم النظريات اللغوية التي تناولها علماء الأصول، والفقهاء بالدراسة والتحليل معرفين بها، وممثلين لها: نظرية السياق التي قامت عليها عملية تأويل النصوص الدينية، وتفسيرها، واستنباط الأحكام منها.

فقد أولى علماء الأصول للسياق اهتماما بالغا، مما ينم عن وعيهم التام بأهميته في تبديد اللبس عن النص القرآني، حتى إننا لا نغالي إن قلنا: " إن علماء اللغة العرب، والأصوليين كانوا قد انتهوا من هذه الحقائق قبل أن يولد علماء اللغة الغربيين، ويدعوا نظرية السياق"[2]. إذ لطالما اعتبر علماء الأصول هذا الأخير أهم وسيلة للكشف عن مقاصد الشارع، وغاياته؛ فباعتماده في تأويل النصوص الشرعية احترزوا من الوقوع في الخطأ، وبالرجوع إليه بينوا المجمل، وعينوا المحتمل، ولنا في شهادة الإمام ابن القيم (ت 751 هـ) ما يدعم ما قلناه، إذ يصرح فيها أن: " السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة. وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظروا إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[3]

كيف نجد السياق يدل على أنه الذليل الحقير"[4].

1 – جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1978 الجزء1، ص: 384

2 – الوجيز في علم الدلالة، حسن مزبان، دار شموع الثقافة، ط1، 2004، ص: 69.

3 – سورة الدخان، الآية: 49.

4 – بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي العمران، دار علم الفوائد، 1425 هـ، ج2، ص: 9–10.

وهذه الشهادة الصريحة على أن السياق هو الوسيلة الأنجع لتحديد المعنى المراد، نجد تثمينا لها في قول الإمام العز بن عبد السلام: " السياق يرشد إلى تبيين المجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات، وكل ذلك بعرف الاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحا، وإن كانت ذما بالوضع. وكل صفة وقعت في سياق الذم كانت ذما، وإن كانت مدحا بالوضع "[1] كقوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ "[2].

لقد احتكم الإمام ابن القيم في تأويله الآية الكريمة إلى السياق بنوعيه: المقامي، والمقالي، وأكد أن المراد بـ "العزيز الكريم": الذليل الحقير. فبالنظر إلى سياق المقال نجده سياق ذم ووعيد، وهذا ما توحي به القرائن اللفظية المتصلة بالخطاب من سياق الآية، أما لو نظرنا إلى سياق الحال متمثلا في سبب النزول لوجدناه يؤكد هذا التأويل، ويثمنه، فقد حدث أن " لقي النبي صلى الله عليه وسلم أبا جهل، فقال أبو جهل: لقد علمت أني أمنع أهل البطحاء، وأنا العزيز الكريم، قال فقتله الله يوم بدر، وأذله وعيره بكلمته، ونزل فيه (ذق إنك أنت العزيز الكريم) "[3].

فإذا ما نحن أخذنا هذه الآية، مستقلة عن السياقين: المقامي، واللغوي اللذين وردت فيهما، سنتوهم لا محالة أن الغاية منها هي المدح والثناء، وهذا يخالف الصواب ويجانب المقصود قطعا، ودليل ذلك أننا لو تناولنا الآية ضمن سياقها اللغوي فسنتأكد حتما من أن المقصود منها هو ذم الكافر، واستصغاره، وتوعده بالعذاب الشديد، حيث يقول عز وجل قبل الآية المذكورة: ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الْأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلْيِ الْحَمِيمِ * خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ * ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾[4]، كما أننا لو راعينا مقام الخطاب الذي هو للكفار فسنفهم أن قرينة

1 – أي أن الكلمة تأخذ معناها من السياق الذي ترد فيه، حتى وإن كان هذا المعنى مخالفا للمعنى الذي تواضع عليه القوم بخصوص تلك اللفظة، فقد تعاتب شخصا جبانا فتقول له: "أنت شجاع" فيكون معناها غير المعنى الموضوع لها وهو الإقدام والشهامة لتدل على الجبن والضعف وهذا يعني أن الكلمة تكتسي معنى ضدها في مقامات معينة ومن ذلك مثلا قول المتنبي حينما هجا كافورا الإخشيدي:

وتعجبي رجلاك في النعل إنني رأيت ذا نعل إذا كنت حافيا

ففعل" تعجبني" هنا للاستهزاء والسخرية والتحقير وليست للإعجاب والتقدير الذي هو المعنى المتواضع عليه.

2 – البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين بن محمد الزركشي، ج 8، ص: 55.

3 – بدائع الفوائد، ابن القيم، ج2، ص:12

4 – سورة الدخان، الآيات: –43–44–45–46 – 47 – 48. – 49

السياق المقامي أيضا هي التي رشحت أن يكون المعنى للذم، كما دل على ذلك سياق الآية، الذي أخرج الأمر من معناه الحقيقي إلى معناه المجازي.

فالله سبحانه وتعالى يقصد هنا أولئك الكفار الآثمين الذين كذبوا بآياته، وآلائه ونعمه، وادعوا الألوهية لمن دونه؛ إذ استعاض عز وجل هنا بالتمليح عن التصريح إمعانا في إذلال هؤلاء الكفار، وتأكيدا على استصغارهم، وتحقيرهم، وهو ما نستشفه من السياقين المقامي، والمقالي اللذين تضافرا لتأكيد هذا المعنى.

لقد اهتم الأصوليون إذن بالسياق اهتماما حثيثا لأنه في نظرهم عنصر لا محيد عنه في تأويل النص القرآني، وعلى رأس هؤلاء الأصوليين الإمام الشافعي (ت 204 هـ) الذي اعتبر هذا الأخير- أي السياق بنوعيه: المقامي، والمقالي- وسيلة ناجعة للرسو على بر المعنى المقصود واستكناه الغرض المراد، فقد خصص الشافعي في سفره "الرسالة" للسياق بابا بعنوان "الصنف الذي يبين سياقه معناه"، وهو عنوان موحي يعبر عن وعي عميق لصاحبه بأهمية المساق، ووظيفته، وقدرته على إزالته اللبس عن المعنى، وتوجيه القارئ إلى دلالة بعينها من بين مجموعة من الدلالات المحتملة.

وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۙ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[1]، فقد قال الإمام الشافعي في تحديد معنى الآية سائرا على هدي السياق اللغوي: " فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال (إذ يعدون في السبت) دل على أنه إنما أراد أهل القرية لأن القرية لا تكون عادية، ولا فاسقة في السبت، ولا غيره....، فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها. وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أنه يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام، ويدخله الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أن يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه، أو آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها فيه عن أوله، وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ، كما تعرف

1 - سورة الأعراف، الآية: 163

الإشارة، ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها، وتسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة"[1].

انطلاقا من هذا النص الشافعي يظهر جليا أن اللفظ في أحيان كثيرة يقصد به غير ظاهره، أو قد يتم الاستعفاف عن ذكر شيء نظرا لتقدم ذكره في موضع آخر، أو تأخر ذكره في موضع لاحق، وبالتالي يكون السياق في مثل هذه الحالات، وغيرها كفيلا بتوجيه الدلالة التي تستفاد من أول الكلام، أو وسطه أو آخره، كما يتبين من النص أن السياق قمين بتحديد الدلالة المقصودة من اللفظ المشترك – ونحن نعلم أن الاشتراك اللفظي ظاهرة ملازمة للقرآن الكريم، ومرتبطة به أشد الارتباط – إذ بفضل هذا الأخير نستقر على معنى واحد من بين العديد من المعاني المحتملة التي يدل عليها اللفظ المشترك، وبفضله يتم الكشف عن مراد الشارع في البيان، والإجمال، والحقيقة، والمجاز، والإطلاق، والتقييد، والعموم، والخصوص.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن علماء الأصول لم يهتموا فقط بالسياق اللغوي، أو المقالي بمختلف مستوياته، بل اهتموا كذلك بالسياق المقامي؛ أي القرائن والظروف الخارجية اهتماما لا يقل عن اهتمامهم بالقرائن اللفظية، فقد أظهروا وعيا كبيرا بأهمية السياق بشتى أنواعه. فإذا ما نحن أمعنا النظر في مؤلف أبي حامد الغزالي "المستصفى من علم الأصول " مثلا، فسنلفيه يميز بين أنواع القرائن قائلا: " هي إما لفظ مكشوف، كقوله تعالى " وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ " [2]، والحق هو العشر. وإما إحالة على دليل العقل كقوله تعالى " والسماوات مطويات بيمينه"...، وأما قرائن الأحوال من إشارات ورموز، وحركات، وسوابق، ولواحق، لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بذكرها المشاهد لها، فينقلها المشاهدون من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة، أو قرائن من ذلك الجنس، أو من جنس آخر حتى توجب علما ضروريا بفهم المراد أو توجب ظنا "[3]

لقد أفرد الإمام أبو حامد في مستصفاه للسياق عنوانا خاصا أطلق عليه " فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده"، مؤكدا أن تناول اللفظ، أو العبارة، في علاقتها بسابقاتها ولاحقاتها جدير بجعلنا نفهم معاني غير مذكورة لفظا، كفهم الشتم، والقتل، والضرب من قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَا تَقُل

1 – الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، ط2، 1399 هـ، ص: 52

2 – سورة الأنعام، الآية: 142

3 – المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، ج 3، ص: 31

لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾[1]، وفهم تحريم أكل مال اليتيم بالباطل، وإحراقه، وإهلاكه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾[2].

وإذا كان هؤلاء الأصوليون السالفون يعتبرون السياق وسيلة فعالة لتوضح المعنى المقصود، والفيصل الذي يحتكم إليه في تأويل النصوص الشرعية، فإن الإمام أبا إسحاق الشاطبي قد ذهب إلى أبعد من ذلك حينما أكد أن كلام العرب لن يتجاوز كونه ضحكة، ومدعاة للسخرية والاستهزاء ما لم يأخذ محفل السياق بعين الاعتبار، حيث ذهب في موافقاته إلى أن: " كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار المساق في دلالة الصيغ، وإلا كان ضحكة وهزأة، ألا ترى إلى قولهم: فلان أسد، أو حمار...، وفلانة بعيدة مهوى القرط، وما لا ينحصر من الأمثلة، ولو اعتبر اللفظ بمجرده لم يكن له معنى معقول، فما ظنك بكلام الله، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم؟ "[3]

من خلال تتبعنا لهذا النص الشاطبي نستشف أنه اهتم بالسياق اهتماما كبيرا، وبوأه منزلة رفيعة، حيث أكد أن كلام العرب يظل عرضة للاستصغار والتحقير، ويبقى أجوف فارغا من أي معنى ما لم نراع فيه المساقات التي تختلف باختلاف الأحوال، والأوقات والنوازل. وهذا معلوم في علمي المعاني، والبيان، فالذي يكون على بال من المستمع، والمتكلم لا يفوته أن يلتفت إلى أول الكلام، وآخره بحسب القضية، وما يقتضيه الحال فيها، فلا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها فان القضية وإن اشتملت على جمل، فبعضها متعلق بالبعض الآخر لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا مناص للمتفهم من رد عجز الكلام على صدره، وخاتمته على مقدمته، فإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف [4].

ومما يحمد للإمام الشاطبي، فضلا عن رفعه من شأن السياق، وإقراره بأهميته، وضرورته أنه لم يحصر هذا الأخير فقط في الجمل، أو الآيات المحيطة بآية، أو جملة، أو عبارة معينة، وإنما وسعه ليشمل السورة من بدايتها إلى نهايتها؛ فإذا أخذنا مثلا قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾[5]، فسنجد أنها لما نزلت شق تحديد مضمونها على الصحابة، وعز عليهم أن يعرفوا المقصود من كلمة "ظلم"،

1 – سورة الإسراء، الآية: 23

2 – سورة النساء، الآية: 10

3 – الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، ج3، ص 153

4 – انظر: الموافقات للشاطبي، ج3، ص 347

5 – سورة الأنعام، الآية 83

وقالوا متسائلين حائرين: أينا لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال عليه أزكى الصلاة والسلام: إنه ليس بذلك، ألا تسمع لقول لقمان ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[1]. فحسب الشاطبي إن قوله تعالى: (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) مرهون فهمه بالرجوع إلى السياق، لأن سياق الكلام، أو بعبارة أدق سياق السورة يدل على أن المراد بالظلم أنواع الشرك على الخصوص؛ ذلك أن السورة من أولها إلى آخرها مقررة لقواعد التوحيد، وتخصيص الله بالعبودية، وهادمة مفحمة لقواعد الشرك وما يليه. فقد تقدمت قبل هذه الآية قصة إبراهيم عليه السلام في مقارعته، ومحاجته لقومه بالأدلة التي أظهرها لهم في الكوكب، والشمس، والقمر، وكان قد تقدم قبل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾[2].

فتبين بذلك أنه لا أحد أظلم ممن ارتكب هاتين المعصيتين، وظهر أنهما المعنى من سورة الأنعام إبطالا بالحجة، وتقريرا لمنزلتها في المخالفة، وإيضاحا للحق الذي هو مضاد لهما.[3]

فبين جلي أن آيات السورة جميعها قد تضافرت، وتعاضدت لتوضيح المعنى، وتبيين المغزى من الآية، إذ في ضوء معطيات السورة من بدايتها إلى نهايتها، وبالعودة إلى الآيات السابقة استطاع الإمام الشاطبي تحديد معنى الظلم في الآية، حيث خصصه، وحصره في الشرك باعتباره ظلما كبيرا يمارسه المشرك في حق نفسه.

لقد تبين إذن أن للسياق اليد الطولى في تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلا سليما، فما هو أثر هذا الأخير في تأويل نصوص القرآن الكريم؟؟

لقد أسلفنا أن علماء الأصول قد اهتموا بالسياق اهتماما بالغا، واعتبروه أهم وسيلة للكشف عن مقاصد الشارع، وغاياته. لذلك سوف نتطرق في هذا المحور إلى أهمية دلالة السياق القرآني مشيرين إلى أنواعه، وممثلين لكل نوع بما يناسبه من الشواهد القرآنية.

. أنواع السياق:

يمكن أن نقول إن السياق القرآني أنواع، أو بالأحرى مستويات يكمل بعضها بعضا، إذ إن " السياق قد يضاف إلى مجموعة من الآيات التي تدور حول غرض أساسي واحد، كما أنه قد يقتصر على آية واحدة،

1 – سورة لقمان، الآية: 13

2 – سورة الأعراف، الآية: 35

3 – انظر الموافقات، الشاطبي، ج 3، ص: 277

ويضاف إليها، وقد يكون له امتداد في السورة كلها بعد أن يمتد إلى ما يسبقه، أو يلحقه، وقد يطلق على القرآن بأجمعه، ويضاف إليه؛ بمعنى أن هناك: سياق الآية، وسياق النص، وسياق السورة، والسياق القرآني، فهذه دوائر متداخلة متكافلة حول إيضاح المعنى"[1].

يتضح من خلال هذا النص أن السياق القرآني ينقسم إلى أقسام أربعة متداخلة، ومتكاملة هي:

– النوع الأول: سياق الآية:

في هذا النوع تأخذ الآية بمعزل عن سابقاتها، ولاحقاتها، وغالبا ما يعتمد هذا النوع في تفسير معنى المفردات التي تحتمل معاني عديدة حسب السياق الذي وردت فيه؛ أي إن اللفظة المفردة تفسر بالرجوع إلى سياق الآية.

ومن أمثلة اعتماد هذا النوع تفسير ابن كثير قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[2]، فقد فسر الإمام ابن كثير لفظ " الفظ " بالغليظ، وقال إن المراد بالغليظ في هذا السياق غليظ الكلام، والدليل قوله تعالى بعد ذلك: " غليظ القلب "؛ أي "لو كنت سيئ الكلام قاسي القلب لانفضوا عنك، وتركوك، ولكن الله جمعهم عليك، وألان جانبك لهم تأليفا لقلوبهم".[3]

فالمعنى المعجمي للفظة " الفظ" هو "الغليظ" بصفة عامة؛ إذ قد يقصد به غليظ القلب أو غليظ الكلام...، وما حصر المعنى هنا في غليظ الكلام هو قوله تعالى بعد ذلك "غليظ القلب".

ومن أمثلة هذا النوع كذلك تفسيره لفظ الإحصان بالرجوع إلى سياق الآية في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾[4]؛ فلفظ الإحصان عام قد يقصد به العديد من المعاني، منها العفاف، ومنها الإسلام، ومنها التزويج...، والذي حصر المعنى المقصود هنا . وهو التزويج . ورجحه على غيره من المعاني: هو سياق الآية، حيث نجد الإمام ابن كثير يقول: "

1 – دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، عبد الوهاب الحارثي، ط 1، 1409 هـ – ’ص: 88.

2 – سورة آل عمران، الآية: 159

3 – تفسير القرآن العظيم، الحافظ إسماعيل ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة الرياض، ط1، 2002 م، المجلد2، ص: 262

4 – سورة النساء، الآية: 25

والأظهر . والله أعلم . أن المراد بالإحصان ههنا التزويج، لأن سياق الآية يدل عليه حيث يقول تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾[1]، والله أعلم، والآية الكريمة سياقها في الفتيات المومنات، فتعين أن المراد بقوله " فإذا أحصن"؛ أي تزوجن كما فسره بن عباس وغيره"[2].

انطلاقا من هذين المثالين نستشف أن المعجم يعطي للفظة الواحدة معاني عامة ومتعددة، مما يجعل المؤول أمام اختيارات واحتمالات عديدة عند محاولته تفسيرها، إلا أن سياق الآية يوجهه ويرشده إلى المعنى المقصود كما رأينا في تأويل ابن كثير للفظتين.

– النوع الثاني: سياق النص:

في بعض الأحيان نجد في السورة الواحدة مجموعة من الآيات التي تصب في معنى أو موضوع واحد، فتسمى نصا. فالسورة تتضمن نصوصا، أو مقاطع من آيات متحدة المعاني، أو الغرض، و لهذا يجد المؤول نفسه ملزما بالاستعانة بسياق النص أثناء تأويله آية قرآنية معينة.

ومن أمثلة ذلك استعانة الإمام الشنقيطي بسياق النص عند تأويله قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[3]، فـ " ظاهر هذه الآية الكريمة . على حد تعبير الإمام الشنقيطي . أن الطلاق كله منحصر في المرتين، ولكنه تعالى بين أن المنحصر في المرتين هو الطلاق الذي تملك بعده الرجعة، لا مطلقا، وذلك بذكره الطلقة الثالثة التي لا تحل بعدها المراجعة إلا بعد زوج، وهي المذكورة في قوله: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ﴾[4]"[5].

1 – سورة النساء، الآية: 25

2 – تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، المجلد 2، ص: 262

3 – سورة البقرة، الآية: 229

4 – سورة البقرة، الآية: 228

5 – أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، 1413 هـ، ج2، ص: 556 – 557

– النوع الثالث: سياق السورة:

يعتبر سياق السورة حاضنا لكل من سياق النص، وسياق الآية، إذ إن هذين الأخيرين يخدمان سياق السورة، ومعناها الذي تدور حوله ويؤديان إليه؛ فلكل سورة في القرآن الكريم غرض رئيس، ومحور عام يستخلص من سياقها العام، وتكون المقاطع ذات الأغراض الخاصة في السورة خادمة لهذا المحور العام.

ومن أمثلة استعانة المؤولين بهذا النوع من السياق، تأويل الإمام ابن جرير الطبري قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾[1] بعد أن ذكر الخلاف في معنى الإحضار هل المراد به الإحضار للعذاب؟ أو الإحضار لمشاهدة الحساب؟ ثم قال: " وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: إنهم لمحضرون العذاب، لأن سائر الآيات التي ذكر فيها الإحضار في هذه السورة إنما عني به الإحضار للعذاب، فكذلك في هذا الموضع". فالملاحظ أن الإمام ابن جرير استعان في ترجيحه معنى الإحضار للعذاب بسياق السورة، حيث ورد ذكر الإحضار بهذا المعنى في السورة مرتين أولاهما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾[2] وثانيهما في قوله تعالى: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾[3].

– النوع الرابع: السياق العام للقرآن:

إن الأنواع الثلاثة السابقة ينبغي أن تكون خادمة للسياق القرآني العام، لا تتناقض معه، ولا تتعارض. ويقصد بهذا النوع كما جاء في كتاب " دلالة السياق منهج مأمون في تفسير القرآن الكريم" أمران:

1-الأغراض، والمقاصد الأساسية التي تدور حولها جميع معاني القرآن الكريم إلى جانب النظم الإعجازي، والأسلوب البياني الذي يشيع في جميع تعبيراته.

2-الآيات، والمواضع التي تتشابه في موضوعها، مع اختلاف يسير في طريقة سردها، وترتيب كلماتها لمناسبة المقام، ولحكمة بلاغية تتصل بأغراض السورة [4].

1 – سورة الصافات، الآية: 158

2 – سورة الصافات، الآية: 57

3 – سورة الصافات، الآية: 127

4 – دلالة السياق، منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، عبد الوهاب الحارثي، ص: 88-89.

ومن أمثلة اعتماد هذا النوع من السياق في تأويل آي القرآن الكريم، تأويل الإمام الشنقيطي قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[1]؛ فقد اختلف العلماء حول ما إذا كانت النخلة التي أمرت مريم بهزها مثمرة أم لا؟ وقد رجح الإمام الشنقيطي كونها غير مثمرة بدلالة السياق العام للقرآن الكريم، حيث قال: " والذي يفهم من سياق القرآن أن الله أنبت لها ذلك الرطب على سبيل خرق العادة، وأجرى لها ذلك النهر على سبيل خرق العادة، ولم يكن الرطب والنهر موجودين قبل ذلك، سواء قلنا أن الجذع كان يابسا، أو نخلة غير مثمرة إلا أن الله أنبت فيه الثمر، وجعله رطبا جنيا، ووجه دلالة السياق على ذلك، أن قوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[2] يدل على أن عينيها إنما تقر في ذلك الوقت بالأمور الخارقة للعادة، لأنها هي التي تبين براءتها مما اتهموها به، فوجود هذه الخوارق من تفجير النهر، وإنبات الرطب، وكلام المولود، تطمئن إليه نفسها وتزول به عنها الريبة، وبذلك يكون قرة عين لها، لأن مجرد الأكل، والشرب مع بقاء التهمة التي تمنت بسببها أن تكون قد ماتت من قبل، وكانت نسيا منسيا لم يكن قرة لعينها في ذلك الوقت كما هو ظاهر، وخرق الله لها العادة بتفجير الماء، وإنبات الرطب، وكلام المولود لا غرابة فيهن، وقد نص الله عز وجل في آل عمران على خرقه لها العادة في قوله: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[3]. قال العلماء كان يجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف، وإجراء النهر وإنبات الرطب، ليس أغرب من هذا المذكور في سورة آل عمران".[4]

يتضح إذن، من خلال النصوص التي أوردناها لعلماء الأصول أنهم أولوا عناية كبيرة للسياق في تفسيرهم القرآن الكريم، واستندوا إليه في استنباط الأحكام الشرعية، حيث اعتبروه، قمينا بتوضيح المعنى، والكشف عنه، وكفيلا بأن يضمن للنص تماسكه، وتجانسه، وانسجامه.

كما يتضح أن السياق عند الأصوليين يتسع ليشمل كل الظروف، والحيثيات، والملابسات المحيطة بعملية التواصل مثل المتكلم، و المستمع، وظروف التخاطب، وملابساته المختلفة كأسباب النزول، وعادات العرب، وأعرافها...

1 - سورة مريم، الآية: 25

2 - سورة مريم، الآية: 25

3 - سورة آل عمران، الآية: 37

4 - أضواء البيان، الإمام الشنقيطي، ج2، ص: 270

وبما أن علم أسباب النزول يقف شاهدا متوهجا، ودليلا حيا على وظيفة المساق في تحديد المعنى المراد، فقد ارتأينا أن نخصص له محورا مقتضبا لعلنا نتبين أهميته بشكل أفضل:

. أسباب النزول:

من أشد مظاهر عناية المفسرين، والأصوليين بالمقام، اهتمامهم بأسباب النزول، ولا غرو مادام العلم بسبب نزول السورة، أو الآية يقي من مجانبة الصواب، أو الوقوع في اللبس، إذ إن "جهل الناس بأسباب النزول كثيرا ما يوقعهم في اللبس والإبهام، فيفهمون الآيات على غير وجهها، ولا يصيبون الحكمة الإلاهية من تنزيلها"[1].

خاصة وأن الشروح اللغوية تظل قاصرة عن توضيح المعنى المراد في كثير من الأحايين، " فأنا للشروح اللغوية الجامدة، والاصطلاحات البلاغية الجافة أن تستطلع في الوقائع يقين أخبارها، أو تستبطن من الأحداث خفي أسرارها؟"[2].

ومن ثم كانت الحاجة ملحة إلى الرجوع إلى الظروف التي نزلت فيها الآية، بغية الوصول إلى المعنى المراد؛ ذلك أن "معرفة قصة الآية والأسباب التي اقتضت نزولها أعون على دقة الفهم، وأدنى إلى استلهام أرجح التأويل وأصح التفسير"[3]. لهذا نجد الإمام السيوطي يلح على أهمية العلم بأسباب النزول لأنها موجبة للعلم بالمسبب، إذ يقول: " لمعرفة أسباب النزول فوائد، وأخطأ من قال لا فائدة به لجريانه مجرى التاريخ، ومن فوائده الوقوف على المعنى، أو إزالة الإشكال"[4]، لذلك لم يبالغ الواحدي أو يغالي وقت قال: " لا يمكن معرفة تفسير الآية، دون الوقوف على قصتها، وبيان سبب نزولها"[5]. شأنه في ذلك شأن ابن دقيق العيد، الذي أكد بدوره أن: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن". والإمام بن تيمية الذي أكد أن معرفة سبب النزول تعين على فهم معاني الآيات، وتبيينها، إذ إن "العلم بالسبب يورث العلم

1 – مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، ط 20، 1997، ص: 130.

2 – نفسه ص: 129.

3 – نفسه، ص: 129.

4 – الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور مصطفي ديب البغا، دار ابن كثير، ط3، 1416هـ، ص: 13.

5 – نفسه، ص: 13.

بالمسبب، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها، فزال عنهم الإشكال"[1].

فلولا بيان سبب النزول لظل الناس إلى يومنا هذا يبيحون تناول المسكرات، ويجيزون شرب الخمور أخذا بظاهر قوله سبحانه وتعالى في سورة المائدة: ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾[2]. فقد روي عن عثمان بن مظعون وعمرو بن معد يكرب أنهما كانا يقولان: الخمر مباحة، ويتخذون من هذه الآية حجة لهم في تحليل الخمر، وخفي عليهما سبب نزولها، فلما نزل تحريم الخمر أشفق المسلمون على إخوانهم الذين كانوا يشربون الخمر، وقالوا كيف بإخواننا الذين ماتوا وهي في بطونهم، وقد أخبرنا الله أنها رجس؟ فأنزل الله تعالى الآية. والشيء عينه ينطبق على قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [3].

فظاهر الآية يوهم بأن الله سبحانه وتعالى يبيح للمصلين التوجه في الصلاة إلى الناحية، أو القبلة التي تحلو لهم، ولكن الذي يطلع على سبب نزولها يعلم أنها نزلت في صلاة السفر، حيث يتعذر معرفة القبلة للظلام وغيره، فقد قال أبو منصور المنصوري: " أخبرنا علي بن عمر الحافظ قال: حدثنا أبو محمد إسماعيل بن علي قال: حدثنا الحسن بن علي بن شبيب العمري قال: حدثنا أحمد بن عبيد الله العبدي قال: حدثنا عبد الملك العرزمي قال: حدثنا عطاء الدين بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية كنت فيها، فأصابتنا ظلمة فلم نعرف القبلة، فقالت طائفة منا: قد عرفنا القبلة هي ههنا قبل الشمال، فصلوا وخطوا خطوطا، وقال بعضنا: القبلة ههنا قبل الجنوب وخطوا خطوطا، فلما أصبحوا وطلعت الشمس أصبحت تلك الخطوط لغير القبلة، فلما قفلنا من سفرنا سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فسكت، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[4].

1 - أنظر نفسه، ص: 13.

2 - سورة المائدة، الآية:95.

3 - سورة البقرة، الآية: 115

4 - انظر أسباب النزول"، أبو الحسن علي بن أحمد الو احدي النيسابوري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1421 هـ -، 2001 م، ص: 21.

يتضح مما سبق أن الجهل بأسباب النزول يؤدي حتما إلى الجهل بالمعنى الحقيقي للآية، فكم من الناس يفهمون من ظاهر الآيات معاني، وأحكاما تجانب الصواب، وتوقعهم في اللبس، إلى أن يقفوا على سبب نزولها.

و في ختام حديثنا عن هذه الآلية لا يفوتنا أن نشير إلى أن منهج السياق القرآني يقوم على التراتبية التالية:

1- السياق القرآني باعتباره تفسير القرآن بالقرآن:

لقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة تفسير ابن كثير إلى أفضلية تفسير القرآن الكريم بالقرآن نفسه، مادام وحدة متكاملة يفسر الواضح منها المجمل، ويضيء البين منها المشكل. وهذا ما نستشفه من قوله: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في مكان، فإنه قد فسر في موضع آخر "[1].

فلا شك أن المتأمل في هذه القولة يخلص إلى أن القرآن بناء متراص يشد بعض آيه البعض الآخر ويثبته، حيث يصعب تفسير آية معينة دون الرجوع إلى سابقاتها، ولاحقاتها، أو سورة دون العودة إلى باقي السور الأخرى التي يشد بعضها برقاب بعض، ويوضح بعضها ما أجمل في البعض الآخر مما لا يدع لنا مجالا للشك في أهمية السياق القرآني باعتباره تفسير القرآن بالقرآن، إذ " إن أشرف أنواع التفسير، وأجلها تفسير كتاب الله بكتاب الله"[2].

- استحضار النبي صلى الله عليه وسلم السياق القرآني، واعتماده عليه في التفسير:

لطالما اعتمد الرسول صلى الله عليه وسلم على السياق، واستند إليه في تفسير معاني الآيات وتأويلها، ومن ذلك مثلا رجوعه إليه في تفسيره الآية التي يقول فيها الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾[3]، فعندما سألته عائشة رضي الله عنها عن معنى هذه الآية قائلة: هم الذين

1 - تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، المجلد 1، ص 7 (من المقدمة)

2 - أضواء البيان، الإمام الشنقيطي، ج 1، ص: 5

3 - سورة المؤمنون، الآية: 60

يشربون الخمر، ويسرقون ؟ أجابها عليه الصلاة والسلام: لا يا بنت الصديق، ولكنهم الذين يصلون، ويتصدقون، وهم يخافون ألا يقبل منهم، ﴿أُولَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [سورة المومنون، الآية: 61][1] ، فقد اعتمد عليه الصلاة والسلام في تفسير هذه الآية على الآية التي تليها؛ أي على السياق اللغوي الذي وردت فيه.

ومن ذلك أيضا تفسيره عليه أزكى الصلاة والسلام قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[2]، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال لما نزلت هذه الآية (...) شق ذلك على المسلمين، فقالوا يا رسول الله أينا لا يظلم نفسه؟ فقال صلى الله عليه وسلم: ليس ذلك؛ إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[3]؟

فقد اعتمد عليه الصلاة والسلام في هذا الشاهد دلالة السياق القرآني في تفسير معنى الآية، حيث نبه إلى أنه قد يستعمل لفظ الظلم، ويراد به الشرك، كما في قول لقمان لابنه: (يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم)، حيث قال الله تعالى: (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)[4] ، ولم يقل: " ولم يظلموا أنفسهم. ولبس الشيء تغطيته به، وإحاطته به من جميع جهاته، ولا يغطي الإيمان، ويلبسه إلا الكفر، والشرك. وما يؤكد هذا المعنى أن سياق السورة من بدايتها إلى نهايتها يتحدث عن الشرك والتوحيد؛ إذ إن السورة بأكملها محكومة بثنائية إقرار وحدانية الله تعالى، ودحض الإشراك به، وتفنيده.

3– استحضار الصحابة السياق القرآني، واعتمادهم عليه في التفسير:

لقد استحضر الصحابة السياق القرآني، واعتمدوه في تفسير معاني الآيات القرآنية وتأويلها، مع العلم أن الاحتكام إلى آراء الصحابة، والرجوع إليها في تأويل القرآن الكريم يعتبر الأصل الثالث الذي نص عليه علماء التفسير بعد القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، فإذا " لم نجد التفسير في القرآن، ولا في السنة

1 – الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط2'199، باب ومن سورة المومنون، رقم الحديث: 3175

2 – سورة الأنعام، الآية: 82

3 – سورة لقمان، الآية: 13

4 – انظر، صحيح البخاري، البخاري الجعفي، دار السلام، الرياض، ط1، 1999، رقم الحديث 3429

رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح"[1].

ولنؤكد اعتماد الصحابة على السياق في تفسير معاني الآيات نورد ما أورده الطبري في تفسيره " جامع البيان " من أن رجلا سأل عليا بن أبي طالب – رضي الله عنه – قائلا: " يا أمير المؤمنين: أرأيت قول الله: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[2] ؟ وهم يقاتلوننا، فيظهرون، ويقتلون؟ فقال له علي رضي الله عنه: أدنه، أدنه ! ثم قال: " فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء، الآية 141)[3].

فقد حمل هذا السائل الآية على إطلاقها، ومن ثم رآها متناقضة مع ما يحدث في الواقع، إلا أن الإمام عليا كرم الله وجهه استند إلى السياق الذي وردت فيه الآية، ووضح معناها في ضوئه لأن الحديث في هذه الآية عن يوم القيامة.

وإذا كنا قد رمينا في هذا المحور إلى تأكيد الأهمية البالغة للسياق القرآني – سواء باعتباره تفسير القرآن بالقرآن، أو باعتبار تفسير السنة بالقرآن، أو بأقاويل الصحابة – في تفسير معاني الآيات، وتوضيحها، فإننا قد رمنا ذلك لنوضح أهميته – أي السياق – في تأويل النص القرآني، ومن ثم كان لزاما علينا، أن نشير باختصار إلى بعض الوظائف التي يؤديها السياق في التفسير، ومن بينها:

1- تحديد المعنى المقصود من المشترك اللفظي:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ (سورة التكوير، الآية: 17)، يقول ابن جرير رحمه الله: " واختلف أهل التأويل في قوله: (والليل إذا عسعس)، فقال: عنى بقوله: إذا عسعس، إذا أدبر...، وقال آخرون: عنى بقوله: إذا عسعس إذا أقبل بظلامه...، وأولى التأويلين في ذلك بالصواب عندي قول من

1 – مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع عبد الرحمان بن قاسم، مؤسسة قرطبة، القاهرة، (د ت)، ج 17، ص 103.

2 – سورة النساء، الآية: 141

3 – تفسير الطبري، (جامع البيان عن تأويل آي القران)،أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ج7، ص 609–610.

قال: معنى ذلك إذا أدبر، وذلك لقوله: (والصبح إذا تنفس)، فدل بذلك على أن القسم بالليل مدبرا، وبالنهار مقبلا "[1]. وهكذا نتأكد من أن السياق كفيل بإزالة اللبس عن اللفظ المشترك.

2- ترجيح أحد المعنيين عند الاختلاف:

في كثير من الأحيان تكون الألفاظ عامة، فضفاضة، فتحتمل معاني عديدة يكون السياق هو الموجه إلى بعضها دون الآخر. ومثال ذلك قول ابن جرير: " القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ * وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[2]، قال بعضهم: عنى بذلك النصارى...، وقال الآخرون: بل عنى الله بذلك اليهود الذين كانوا في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم...، وقال آخرون: بل عنى بذلك مشركي العرب...، وأولى هذه الأقوال بالصحة، والصواب قول القائل: إن الله تعالى عنى بقوله: (وقال الذين لا يعلمون) النصارى دون غيرهم لأن ذلك في سياق خبر الله عنهمن وعن افترائهم عليه، وادعائهم له ولدا "[3].

وصفوة القول إن الأصوليين بلغوا في تفتيت مباحث السياق شأوا بعيدا حتى أصبحت مؤلفاتهم موردا عذبا كثير الزحام، يغترف منه الباحثون في مختلف العلوم الإنسانية. إلا أن هذا لا يعني أنهم كانوا يخبطون خبط عشواء أثناء اعتمادهم السياق آلية من آليات التأويل، بل قرروا لذلك ضوابط دقيقة. فمعلوم أن مثار الخلاف بينهم في حجية دلالة السياق: هو صعوبة إقامة الدليل على صحتها، لذلك كان لابد لهم من تقرير هذه الحجية بدليل النقل، والنظر.

1 - نفسه، ص:159 -161.

2 - سورة البقرة، الآية: 117 - 118.

3 - تفسير الطبري، (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، الطبري، ص 173- 475.

خاتـــمة:

صفوة القول في هذا المقام أن تراثنا التفسيري اللغوي، تراث فياض بالدرر والنفائس التي لا ينضب معينها، فلنا في تراثنا النحوي، والبلاغي جواهر تأويلية ما إن تمسكنا بها لن نضل عن كتاب الله، ووحيه المنزل الذي وسعته اللغة العربية، فكانت خير حافظ لخير كتاب.

فالذي أدمن طرق باب هذا التراث التأويلي الأصيل سيستكنه لا محالة أنه وضع آليات تأويلية صارمة، وضوابط تفسيرية فعالة لا يجد الباطل إليها سبيلا، ولا يملك أمامها أولو النوايا الدنيئة إلا أن يرفعوا راياتهم البيضاء، ويعودوا أدراجهم خاسرين خاسئين.

لائحة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم
2. أثر الخلاف النحوي في توجيه آيات القرآن الكريم على الحكم الفقهي،(نماذج من آيات الأحكام)، شريف عبد الكريم محمد النجار، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء 18، العدد38، رمضان، 1427هـ
3. أثر القرينة الشرعية في توجيه الحكم النحوي عند ابن هشام في المغني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، إعداد الطالب فهد سعيد آل مثبت القحطاني، تحت إشراف الدكتور رياض بن حسن الخوام، 1426هـ، 1427هـ
4. أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 1، ج 14
5. أصول الشريعة، محمد سعيد العشماوي، دار إقرأ، ط2، 1403 هـ، 1983م
6. أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، 1413 هـ، ج 1
7. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط 3، 1416 هـ.
8. الإعجاز البياني للقرآن ومسائل بن الأزرق، عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ، دار المعارف، مصر، (د ت)
9. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979
10. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ، 2000م، الجزء 1
11. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد عوض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد النوثي، الدكتور أحمد النجولي الجمل، قرظه الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ، 1993م، الجزء الأول
12. الجامع الكبير، محمد بن عيسى الترميذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط2، 1998.
13. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، الجزء 2
14. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، ط2، 1399هـ.

15. الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، نشر مكتبة الباني الحلبي بالقاهرة، (د ت)
16. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، (د ت)، الجزء1
17. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط1، 1995م
18. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق وتعليق الدكتور محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417 هـ، 1997، الجزء 2
19. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت)، ج3.
20. النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، عبد اللطيف حماسة، دار غريب، القاهرة، 2006
21. الوجيز في علم الدلالة، حسن مزبان، دار شموع الثقافة، ط1، 2004
22. إنباه الرواة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط1، 1406هـ، الجزء2
23. بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد، ط 1، 1425 هـ، ج2.
24. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، نشر المكتبة العلمية، ط 3، 1401هـ
25. تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار القلم، ط3، 1429 هـ، 2008م
26. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ابن جرير الطبري، قدم له خليل ميس، وخرج أحاديثه صديق العطار، دار الفكر، بيروت، 1415 هـ، ج2.
27. تفسير القرآن العظيم، الحافظ إسماعيل ابن كثير، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط1، 2002، المجلد 1.
28. تفسير المنار، محمد عبده، تأليف السيد رشيد رضا، دار المنار، ط2، 1366هـ، 1997م، ج1
29. جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1978، الجزء 1
30. خصائص التعبير في القرآن وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، ط1، 1413هـ، 1992م، ج1

31. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، ط1، 2004

32. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شكله وخرج غوامضه وشواهده وقدم له ووضع فهارسه ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط1، 2005

33. دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم، عبد الوهاب الحارثي، ط 1، 1409 هـ.

34. صحيح البخاري، البخاري الجعفي، دار السلام، الرياض، ط 2، 1999.

35. غريب القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1978م

36. فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، ابن رشد، تقديم وتعليق أبي عمران الشيخ جلول البدوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م

37. مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط 20، 1997.

38. مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق فؤاد سيزيكين، نشر مؤسسة الرسالة، ط2، 1401 هـ، الجزء1

39. مجموع الفتاوى، أحمد ابن تيمية، جمع عبد الرحمان بن قاسم، مؤسسة قرطبة، القاهرة،(د ت)، ج17.

40. معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1408هـ، 1988م، الجزء1

41. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408هـ، الجزء 3

42. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1411هـ، الجزء 1

43. معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1408هـ، 1988م، الجزء1

44. معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط 3، 1403هـ، 1983م، الجزء 1.

45. معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، أعاد بناءه وقدم له الدكتور عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 198812.

46. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك وصاحبه، دار الفكر، بيروت، ط1، 1319م.

47. نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر الجرجاني والنقد الغربي، محمد نايل أحمد، دار المنار، 1989.